مقـــالات

مشكلات وقضايا أمام الشباب العربي

د. فيصل محمود الغرايبة
قسم العلوم الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة البحرين

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد دعت إلى اعتبار عام 1985م سنة دولية للشباب، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأن يدعوا حكومات العالم إلى وضع دراسات واستراتيجيات لمعالجة مشكلات الشباب، وزيادة مشاركتهم إقليمياً ودولياً في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتربوية.

وقد اختلفت النظرة إلى قضايا الشباب، فمن المنظور النفسي الاجتماعي في أزمة بين جيلين أو صراع بين الآباء والأبناء حول السلطة الأبوية بين التشدد فيها أو التمرد عليها، وهي من المنظور السياسي أزمة إتاحة الفرص للشباب في التعبير عن المواقف أو المشاركة السياسية، وهي من المنظور الاقتصادي قلة أو ندرة فرص العمل والتوظيف. وهي من المنظور المهني عدم مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات السوق، ليخرج الشاب إلى الحياة عاطلاً عن العمل.

تكاد هذه المواصفات لأزمات الشباب تكون عامة ومشتركة في مختلف المجتمعات الإنسانية المعاصرة، وإن اختلفت حدتها أو المعاناة منها بين مجتمع وآخر، ولكن الانفتاح العالمي على الحضارات والتواصل المستمر بين الشباب في مختلف أنحاء العالم واستخدامهم لمختلف وسائل الاتصال وأحدثها، وانتشار هذه الوسائل وتيسر استخدامها من الشباب في العالم، جعل كل ذلك من أزمة الشباب متشابهة ومتكررة. وهي لا تنتسب إلى جهل أو فقر أو تخلف، لا بل على العكس من ذلك ربما يكون التقدم والاستنارة وامتلاك الإمكانيات وتقدم الوسائل قد زاد من عمق الأزمة وانتشارها.

إننا لنلاحظ أن أزمات الشباب في العالم المتقدم كأمريكا وأوروبا تنطوي على إقبال شديد على المخدرات، وتزايد البطالة وفظاعة الجرائم التي يقترفها الشباب وحتى الصبية، عدا الخروج عن الإطار العائلي والتمرد على تقاليد المجتمع وأعرافه.

يشير «عتريسي» إلى الاختلاف بين أزمة الشباب الغربي وأزمة الشباب العربي؛ إذ تتمثل أزمة الشباب العربي في البحث عن فرص العمل وحل أزمة السكن والزواج والهوية والانتماء والمشاركة السياسية وضغط الأسرة أحياناً، بينما تتمثل أزمة الشباب الغربي في القلق الوجودي، ومواجهة التصنيع والتلوث، وأمراض فقدان المناعة، وعودة حركات التطرف الفاشية والعنصرية، وفقدان الدور الأسري.

يتعمق هذا الاختلاف في زمن التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية الكبرى، عندما لا يجد الشباب العربي جواباً عن تساؤلاته عن الانتماء والهوية والقيم التي تعرضت للاهتزاز بعد أن كانت من الثوابت.

ويظهر مفهوم التفاوت الاجتماعي في ظروف التباين وعدم المساواة، والذي يفضي إلى الغضب والإحباط والعدوان والعنف بأشكاله، مما يؤدي إلى الخلل ويعوق حركة الأمان الاجتماعي، حيث ينشأ نوع من التمزق بالقيم والتقاليد، وتظهر أشكال من الصراعات والمشكلات والرغبات غير السوية لدى الشباب.

أكدت ذلك نظرية التفكك الاجتماعي التي ركزت على الاتجاهات الاقتصادية ودورها في ظهور صور التباين نتيجة التفاوت الاجتماعي الذي تخلقه تلك الاتجاهات الاقتصادية، والذي يتجلى بالغضب والغيظ لدى الشباب الذي يعيش أمة المجتمع بشكل حساس، ويتصدى لها بردود أفعال غير سوية تنتج مشكلات اجتماعية متعددة الأشكال وواسعة الأبعاد. وتعطي نظرية التفكك الاجتماعي مؤشراً على ذلك بارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وإحساسهم بالعزلة

الاجتماعية[1]. ووفقاً لنظرية الحرمان النسبي فإن الشباب المحروم نسبياً من الحصول على متطلبات الحياة يجد في ذلك تفاوتاً اجتماعياً يؤدي لمشكلات اجتماعية تعكس العداء والرغبة في الاعتداء على الآخرين[2]. وكل الدراسات الحديثة ركزت على الإجهاد النفسي الاجتماعي الذي يتعرض له الشباب نتيجة إخفاقه في إنجاز أهدافه، والصعوبات التي تواجهه عند محاولاته تحقيقها. ومن أبرزها نظرية الضغط العامة التي وصفت المعاناة عند الشباب في حالات البطالة وانعدام القدرة المالية والتأخر في الزواج، أو فقدان السند الاجتماعي أو افتقاد الإحساس بالجماعة داخل البناء الاجتماعي والعيش بمشاعر الاغتراب داخل الجماعة والمجتمع، وتحول العلاقات الاجتماعية إلى علاقات موضوعية خالية من العواطف، مما يتراكم معه الضغوطات والصدمات على شخصية الشاب.

في هذا الإطار النظري يقدم «صادق» تحليله للظواهر التنموية غير المتوازنة والمبنية على تقديرات مبهمة تنعدم فيها الرؤية الشاملة، وتتحكم فيها التوقعات الساذجة، تؤدي إلى اختلال بين التوازنات الاجتماعية ويزعزع قواعد الضبط السلوكي ويفسح المجال لعلاقات تنعدم فيها القيم المعنوية والمثل الأخلاقية، وتظهر من خلالها أنماط غير سوية من السلوك التي تقوم على أفكار وقيم ومبادئ متعارضة مع الثقافة الكلية السوية للمجتمع[3].

من هنا تبرز فكرة التوازن بين شقي التنمية الاقتصادي والاجتماعي، وضرورة ضبط إيقاع التغيير والتطوير على المسارين: الاقتصادي والاجتماعي وسط بيئة حضارية وأخلاقية ملائمة، وفي إطار سلوكي مناسب.

وقد أفرز الزواج من آسيويات ظاهرة تشتت الولاء، وتبعثر الانتماء لدى الشباب من أبناء هذا النوع من الزواج من أجنبيات آسيويات، وهم ينتمون إلى ثقافة الأم لغة وديانة ووجداناً، وغالباً ما تنتهي مثل هذه الزيجات إلى الطلاق، أو الهجر، أو الإهمال، وتقتصر العلاقة بين الطرفين على مخصصات تربية الأبناء الذين يشبون وهم فاقدون للعلاقات السوية مع المجتمع، وتقوم نظرتهم إلى المجتمع على الحقد والكراهية يعبرون عنها بأنماط من السلوك الجرمي.

أما الوقت الحر (وقت الفراغ) فقد تحول إلى مشكلة اجتماعية بسبب ملئه بالنشاط الاستهلاكي، مما يؤدي إلى احتقار الشباب لثقافتهم الخاصة أو شعورهم بالعيب من مجتمعهم، وابتعادهم عن الإطار الأسري، وإقامة علاقات خارج نطاقها، مما يوقع الكثيرين منهم أو يقودهم إلى الانخراط بالجماعات المنحرفة. خاصة وأن هذه الحالة قد أحدثت تصادماً حضارياً مع ثقافات مغايرة، لاسيما وأن الشباب أكثر الفئات الاجتماعية تقبلاً للأفكار الحديثة، مما يعرضهم لتأثيرات فكرية واجتماعية، ويعرض مجتمعهم لهزة في أمنه الاجتماعي[4].

وفي لقاء الشباب مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة في البحرين، تحدث الشباب عن عدد المشكلات التي تواجههم، كان من بينها شكوى الشباب من عدم وجود الحفز والتشجيع للشباب، وعدم كفاية المراكز التي تعنى بالمواهب على (غرار مركز سلمان الثقافي)، اقتصار الاهتمام من قبل المؤسسة العامة للشباب والرياضة على الجانب الرياضي، افتقاد دور الجمعيات والمنتديات في احتضان المواهب الشابة، ممارسة الآباء للقسوة تجاه الأبناء، تأخر سن الزواج وارتفاع نسبة العنوسة بسبب تشدد الأهل في المهور، الحوادث المميتة التي يتعرض لها الكثير نتيجة تهور السائقين من الشباب والممارسة الخاطئة في أثناء السياقة، عدم معرفة الشباب وخاصة الفتيات لواجباتهن البيتية لاعتماد الأسرة على الخادمات.

كما تحدث عدد من الشباب عن مشكلات أخرى مثل ظاهرة الجنس الثالث والمرتبطة بدور الأسرة التربوي، وظاهرة الإدمان على المخدرات التي تتطلب دوراً رقابياً أمنياً فاعلاً. وكذلك عدم الإدراك الكافي لدور المرأة السياسي، وافتقاد الاحترام والثقة بين الأهل والأبناء، وافتقاد القدوة الحسنة كذلك، والهروب من المنازل، وعدم توفير الحرية والأمان للمطلقات.

ونوه عدد من الشباب إلى اختفاء البرامج الشبابية في الإذاعة والتلفاز، وإلى قصور دور الجمعيات تجاه الشباب ومساعدته في حل مشكلاته، ومشكلة الفراغ لدى الشباب ومشكلة التدخين لديهم، وكذلك انتشار ظاهرة التشييش لدى الفتيات. ومن جهة أخرى شكا الشباب من تدني رواتب الموظفين، والتي لا تحقق الطموحات وتشعر الشباب بالإحباط[5].

تكاد التحليلات الاجتماعية تجمع أن المرض يكمن في المجتمع لا في الشباب، وما مشكلات

الشباب إلا انعكاسات للمرض الاجتماعي الذي يعاني المجتمع منه. وعليه فإن العلاج ينبغي أن يتوجه إلى المجتمع بكامله لا إلى فرد من أفراده أو إلى شريحة من شرائحه(6).

وسنسلط في هذا الضوء على بعض المشكلات البارزة والقضايا المعاصرة في حياة الشباب العربي.

أولاً. مشكلة العثرات الاجتماعية:

يتعرض الشاب في الشارع العام للنظر إلى العديد من صور الإثارة والإغراء التي قد تدفعه إلى التخلي عن خصائصه الأخلاقية، وتقوي من ميله إلى غريزته الجنسية، أو توقعه في شباك الحيرة والضعف بين إرادة المقاومة للإثارة والإغراء وبين الانصياع لتلبية الشهوة والرغبة.

لقد كانت هذه الظواهر والظروف المحيطة بها تخضع للقيم الدينية والأخلاقية ولأصول القانون والنظام، وذلك في إطار المجتمع المحافظ، أما اليوم فإنها تحكم بعجلة السباق، وبالتخلي عن تلك القيم والأصول والأطر. ويصبح هم الشاب والحالة كذلك البحث عن الرغبة والجنس الآخر.

لقد أصبح المجتمع المعاصر يخلق أجواء الإثارة أمام الشباب، وفي الوقت نفسه خلق أجواء التخلي عن بعض الملكات والطبائع الإنسانية، ساعد على ذلك الكثير من فنون الإعلان والدعاية التي تخاطب الغرائز وتثير الشهوات.

إن من صفات الشباب في مراحله الأولى لا سيما مرحلة المراهقة إعجابه بنفسه، والتقليل من شأن الآخرين والتهوين من المخاطر والاحتمالات والرغبة في الدخول بمغامرات. وإذا ما اشتدت هذه الاتجاهات لدى الشباب تحولت إلى نوع من الغرور الذي يعمي البصيرة، ويفقد القدرة على الحكم على الأمور بشكل عقلاني وموضوعي.

وتنعكس هذه الاتجاهات في كثير من المواقف في حياة الشاب مثل اختيار الزوج أو الشريك أو التعامل مع الأهل، وكثير من حالات العنوسة تنتج عن مثل هذه الحالات، أو حالات فشل الخطوبة أو الزواج في سنته الأولى.

وتنعكس حالات الغرور لدى الشباب عليهم في صور من النبذ الاجتماعي، أو الوقوع في قبضة العدالة، أو التعرض لحوادث المرور بسبب التهور أو المجازفة أو التصرف على نحو استعراض القدرات والعضلات أمام المحيطين، وبقصد إظهار القوة ولفت الأنظار وخاصة من قبل الجنس الآخر.

وقد يؤدي الغرور بالشاب إلى الخجل من وضعه الأسري، وخاصة إذا ما شعر بأنه في وضع اجتماعي أرقى من الوضع الاجتماعي الحقيقي لأسرته، لاسيما إذا ما كانت أسرته تنتمي إلى الطبقة الدنيا اقتصادياً وثقافياً. ومثل هذه الصورة قد تنتقل إلى الشباب المتميزين بالعلم أو المال أو أي شكل من الأشكال التي يشعر الشاب بها بالتميز.

ثانياً. مشكلة الصراع النفسي:

لعل ظاهرة الازدواج التي يعايشها الشباب في مختلف أنحاء المجتمع من أبرز عوامل الصراع النفسي عند الشباب، إذ إنهم يعايشون الازدواج في القدوة وفي التعليم وفي طرح الأفكار والقيم، وفي جميع الحقول التي تساهم في تكوين شخصية الشاب وحبك نسيجه الفكري(7).

فالشاب يتلقى في المدرسة أنواعاً متضاربة ومتناقضة من القيم والآراء من قبل الأساتذة والمعلمين المتناقضين في قيمهم وأفكارهم واتجاهاتهم، والتي تتجمع في ذهنه ونفسه وتعوق لديه التفكير وتضعف لديه التمحيص للتوصل إلى قناعات حقيقية وآراء ناضجة حول مواقف الحياة وقضايا المجتمع.

وعندما يواصل الشباب الاتصال بالمجتمع عبر الصحافة أو الإذاعة أو التلفاز فإنه يسمع منها أو يقرأ أو يشاهد الكثير من مواقف وآراء تنطوي على المثل العليا والقيم السامية كالحض على مكارم الأخلاق وسلوك طريق الفضيلة والمناداة بالحرية والانطلاق والتجديد، ولكنه يشاهد على أرض الواقع ويلمس مفاسد الأخلاق وتجاهل الفضائل والكبت وتقييد الحرية، وعدم احترام الرأي الآخر، والتمسك بالتقليدي والقديم والمعتاد.

في ظل هذه الظروف يعجز الشاب عن أن يقتدي أو يقتبس أو يتمثل، ويعجز المجتمع في الوقت نفسه على أن يساعد الشباب على الاقتداء والأخذ والتمثل بما يشكل لدى الشباب خلفية ذهنية متماسكة ومواقف حياتية صائبة ترضى عنها نفسه، ويرتاح لها ضميره.

من هنا تنمو روح التمرد في نفس الشاب التي لا تدين بالولاء ولا تبادل المجتمع الحب، ولا تحترم توجهاته، ولا تتقيد بضوابطه، وتتعمق لديها نتيجة ذلك الإنسانية وتعزز الفردية، وبما يبيح للغريزة أن تنطلق من عقالها، بعد أن ضعفت لدى الشاب قوته الفكرية وضابطته العقلية.

ثالثا ـ مشكلة التحصيل العلمي والثقافي:

يحاول الشباب المعاصر أن يحصل على المعلومات، ويطلع على المجهول، ويحل الكثير من ألغاز وخفايا العصر، ويحلل ما يجري فيه من أحداث وما تؤول إليه الأوضاع في مجتمعه، وخاصة في جانبها السلبي وآثارها الهدامة. ولكن عدم استفادة المجتمع من هذه المحاولة أو من مراعاة رغبة الشباب في العلم والتعلم والإلمام والتحليل لما يدور حوله، يجعل منها محاولة فاشلة في بعض جوانبها أو غامضة في بعض نتائجها، مما يولد في نفوس الشباب مشاعر الإحباط واللوم والنقمة، حتى أنه قد يصل في كثير من الحالات إلى قناعة بعدم جدوى العلم والمعلومات، وعدم الضرورة للبحث عن الحقيقة أو التوصل إلى حلول لمشكلات الإنسان ومتطلبات حياته حيث إنه يلمس أن المجتمع لا يأبه بمثل هذه الجهود ولا يأخذ بنتائج هذه الجهود كذلك.

وعلى الرغم من أن هذه هي خلاصة الموقف وما يحيط به من ظروف ترتبط أصلاً بطبيعة المجتمع، وتتصل بنظرته إلى الشباب، فإن علماء المجتمع ومفكريه ونقاده يلقون بالمشكلة على الشباب، ويفسرونها تفسيرات تتمحور حول سلبية الشباب أو عدم واقعيته وقصر نظره وضعف إدراكه، وبذلك يركزون نظرهم ويقصرون تفكيرهم على النتيجة البادية للعيان، ويهملون حقيقة مسؤولية المجتمع عن الوصول بالشباب إلى هذه النتيجة.

ومما يزيد من خطورة الحالة هو إدراك المجتمع بنخبه المثقفة والمفكرة بهذه الحقيقة، ومع ذلك يكتفي بالتعامل مع مظاهر الحقيقة دون سبر غورها والكشف عن عواملها وأسبابها، سعياً وراء اجتثاث الأضرار، ومنع الآثار من الأساس والجوهر لا بالفروع والمظهر[8].

رابعاً ـ مشكلة الإغداق الأسري:

ترى بعض الآراء بين التربويين في مجتمع الخليج العربي أن الشباب في هذا المجتمع يقع ضحية مكتسبات زرعها الأهل والمجتمع في الشباب منذ طفولته. فالأسرة المقتدرة تحاول أن تهيئ لأبنائها من التيسيرات في حياتها ما أمكنها من ذلك، وهي لا تدرك بأنها بذلك تسد أمامهم أبواب النجاح والمستقبل. أما الأسرة غير المقتدرة فإنها تحاول إخفاء فقرها فينشأ ابنها وهو يعتقد أن الفقر عار يجب إخفاؤه.

وفي تحقيق جرى حول هذا النمط من التربية، انقسمت الآراء حول الموضوع. فمن المؤيدين من يقول: إن الشباب الخليجي لا يرضى إلاّ أن يبدأ السلم من القمة، فلقد تعلم أنه فوق المعاناة والتعب. حتى إنّ أماً لشاب نشأ في أسرة ثرية مات والده ولكنه تقاعس عن العمل ورفض أن يعترك بميادين الحياة إلى أن تدهورت الأوضاع المالية للأسرة، عندها شعرت الأم بالندم لأنهم أعدوه ليكون صاحب شركة ومدير أعمال وليس أقل.

وعلى العكس من ذلك يتحدث شاب خليجي عن تجربته وقد علمته الأسرة المتوسطة التي ينتمي إليها الاعتزاز بالنفس، وعرفته بقيمة العمل والنجاح. حتى إنه حصل على منحة دراسية لإتمام دراسته الجامعية في الخارج، ولكنه إلى جانب ذلك كان يلتحق بأية فرصة لعمل بسيط تتاح أمامه. وعندما عاد إلى بلده تدرج بالعمل حتى أصبح وكيلاً لشركة للوجبات السريعة التي سبق أن عمل فيها في الماضي.

ويقول د. غانم محمد (الإمارات): إن التغيير لن يكون في لحظات، ولن يكون بجهود فردية، وهو يقترح تخصيص سنة تطبيقية قبل التخرج من الجامعة لجميع التخصصات، ويفرض فيها على الطلبة ممارسة جميع الأعمال التي تقع ضمن تخصصهم ودون تمييز بين الطلبة، إن مثل هذا الترتيب يغير من موقف الأسرة من انخراط ابنها بعمل مهني، كما أن الشاب سيستفيد من الاحتكاك بالآخرين، ويمارس مهنته بدون خجل.

ومن تجربة لرجل أعمال (السعودية) أنه يلحق ابنه في أثناء الإجازات بالعمل في شركته مع القيام بالأعمال الصغيرة والكبيرة، حتى يضمن أنه في حال تخرجه وتوليه إدارة الشركة سيكون على دراية بتفاصيل العمل، ويكون قريباً من العمال والموظفين.

وتقول د.فريدة فارسي: إن الأسرة الثرية لا تعلم أنها قد تساهم بإعاقة ابنها، وعلى سبيل المثال الطفل الذي بلغ الخامسة من عمره ولا يزال غير قادر على الحركة والمشي مع ثبوت عدم وجود مرض جسدي غير أن له أربع خادمات يقدمن له كل شيء كالإطعام والإلباس، فظل عاجزاً عن القيام بخدمة نفسه بنفسه، وأصبح بحاجة لإعادة تأهيل حتى يمارس حركته العادية.

وقد لمس أحد المشرفين الاجتماعيين في أحد المعاهد المهنية أن هناك تغيراً طفيفاً في نظرة الشباب والمجتمع إلى الأعمال المهنية، فقد كان أعلم بالمنتسبين إلى المعهد قد التحقوا به لأن معدلاتهم بالمرحلة الثانوية أو أحوالهم المادية لا تسمح لهم بالالتحاق بالجامعة، أما في الوقت الحاضر فهناك الكثيرون من الذين اختاروا الأعمال المهنية برغبتهم دون تخوف من نظرة المجتمع، هذا علاوة على أن مثل هذا المعهد يدعو المحاضرين الذين يحاولون ترسيخ دافع معنوي لدى الطلبة لمواجهة المجتمع بعمل شريف يحتاجه المجتمع، كما يحتاج المهندس أو الطبيب.

خامساً - الزواج:

تواجه الشباب العربي في العصر الحديث عدة عقبات عند اتجاه نيتهم إلى الزواج من أهمها: ارتفاع قيمة المهر، متطلبات حفل الزواج الذي تميل به التقاليد إلى البذخ والإسراف، تأمين المسكن في ظل صعوبة إيجاد مسكن مناسب يتناسب سعر بيعه أو قيمة إيجاره مع مستوى دخل الشاب، التدخل في أمور الزوجين بدءاً من اختيار الشريك، وانتهاء في إدارة أمور الأسرة.

في إحدى الدراسات التي أجريت في تونس حول تدخل الأهل في اختيار الشريك تبين أن 61% من النساء لا يخترن أزواجهن، 51% من الرجال لا يختارون زوجاتهم، 75%من اختيارات الزواج تعتمد على المكانة الاجتماعية للطرف المقابل.

وفي دراسة أجريت في سوريا، حول رأي الشباب في اختيار الشريك تبين أن 80% يرفضون تدخل الأهل بالاختيار، 93%يرون بأن على الفتاة أن تختار شريك حياتها بنفسها، 95% يرون أن الحياة العاطفية قبل الزواج ضرورية[9].

لقد أخذت ظاهرتا العنوسة عند الشابات وعزوف الشباب عن الزواج تبرزان بشكل ملفت في المجتمع العربي، دفع العديد من الهيئات الاجتماعية التطوعية إلى بذل الجهود لمحاربتهما عن طريق التوعية بضرورة الزواج ومزاياه، وفضائل التبكير فيه، ودعوة الآباء إلى تسهيل عملية زواج بناتهن من حيث تخفيض قيمة المهور، والتخفيف من متطلبات الزواج، وخاصة في جانبه المظهري المتمثل بالاحتفالات، ورحلات شهر العسل، وشراء الملابس والمصوغ والأثاث.

وفي كثير من الدراسات والتحقيقات يلقي الشباب بالمسؤولية عن العنوسة أو العزوف عن الفتيات اللاتي يطلبن بما هو فوق قدرات المتقدمين للزواج، ومعظمهم من حديثي التخرج، وحديثي الالتحاق بالوظيفة بما يقترن بها من تدني مستوى الدخل.

يقول د. عبد الحميد الهاشمي في كتابه «علم النفس التكويني: أسسه وتطبيقه من الولادة إلى الشيخوخة» إن الزواج أمر طبيعي ونتيجة عادية للرجل الطبيعي خلال عقده الثاني أو الثالث من عمره الزمني، وهناك من يصل إلى الأربعينيات وحتى إلى ما بعد الخمسينيات وهم عازبون، لقد قدمت بحوث عديدة في مجال مشكلات الأسرة والزواج بدراسة إحصائية أكدت أنه في كثير من الدول توجد أزمة زواج نتاجها تفاقم ظاهرتي العنوسة والعزوف عن الزواج، وكانت عينة الدراسة مكونة من مائة رجل أعمارهم ما بين 25 و50 عاماً من عشرين دولة، وبصحة جيدة، ولهم وظائف أو مهن توفر لهم ما يكفيهم للإنفاق على الأسرة.

أما عن الأسباب، فقد قال فريق منهم: إن أزمة السكن المستقل هي العائق الوحيد دون تحقيق الزواج. وقال آخرون: إن الزواج مسؤولية مالية لم تستعد لسداد نفقاتها الباهظة. بينما اعتبر أستاذ بجامعة وكذلك طبيب أن الطلاب والمرضى يشكلون أسرة بالنسبة لهما، ولا حاجة لتكوين أسرة في ظل العمل المتواصل الدؤوب. كما اعتبر آخرون الزواج مغامرة اجتماعية كإعالة أم أو أب أو إخوة، وهم لا يجبرون الزوجة المثالية التي ينبغي أن تشاركهم الرعاية لهؤلاء الأقارب.

يعزو آخرون الأسباب في تأخر الزواج إلى الحياة المدنية والمادية العصرية، التي أدت إلى انحدار بعض الشباب من الجنسين في مغامرات الحب ولم يستيقظوا من منزلقاتها إلا بعد فوات الأوان، وفي سن متقدمة لم يكن من السهل عليهم الدخول بتجربة الخطوبة والزواج.

يضاف إلى ذلك أن كثيراً من الأسر ترفض تزويج بناتها قبل إتمام الدراسة، أو أن يشترط الأهل على ابنهم أن يتزوج من إحدى قريباته على الرغم من عدم التناسب الفكري معها. وكذلك سادت فكرة أن الزواج تقييد لحرية الشاب وتحركه لتحقيق طموحاته وتنمية علاقاته الاجتماعية مع الزملاء والأصدقاء.

إن من الضروري أن يضع الشاب والشابة هدفاً إنسانياً يسعى لتحقيقه، يتمثل بإنشاء حياة زوجية مستقرة تقوم على الثقة والاطمئنان والتفاهم والواقعية، وألا يكلف أحد الزوجين شريكه فوق طاقته، ولا يقع أحدهما أسير المظاهر والتفاخر، وأن يلتزم بمتطلبات تكوين الأسرة والوفاء لها[10].

أما المشكلة الجنسية فقد ارتبطت بالشباب، واهتمت بها الدراسات التربوية والنفسية على هذا الأساس، والتي ازدادت حدتها في المجتمع الحديث الذي ضعفت فيه الرقابة الأسرية وقل فيه التقيد بقواعد الضبط الاجتماعي.

لقد كانت الرابطة الأسرية القومية في المجتمع العربي ومسايرتها للفطرة في تلبية الحاجة الجنسية لدى أبنائها، وعندما يبلغون مرحلة الشباب، بالطريقة المشروعة أي الزواج، بالإضافة إلى أن الشباب يكون قد تربى على قيم الشرف والفضيلة، ويراعي قانون العيب الاجتماعي.

وعلى هذا النحو نظرت التربية الجنسية في المجتمع العربي إلى الجنس كطاقة من طاقات الإنسان تؤدي وظيفة حيوية في الحياة البشرية، بدافع غريزي من الدوافع التي يستجيب لها الإنسان وفق المعايير الأخلاقية والحدود الدينية والقيم الاجتماعية.

إلاّ أن ظروف الحياة المعاصرة التي خلقت أسباباً عدة أدت إلى تأخر سن الزواج، وإلى الهجرة إلى المجتمعات الأجنبية الأخرى، وإلى إمكانية السياحة والسفر إلى هذه المجتمعات على اختلاف معاييرها وقيمها وضوابطها، وخاصة منها ما لا يخضع الاتصال الجنسي بين الجنسين لقواعد الضبط الاجتماعي بالحدود المعروفة في مجتمعنا، أدت تلك الظروف إلى خلق مشكلة جنسية لدى الشباب، وإلى غياب الرادع الأخلاقي في معالجتها.

سادساً - التعاطي والإدمان:

تتزايد آفة المخدرات خطورة في المجتمعات الحديثة وخاصة في صفوف الشباب. ولم يفلت مجتمعنا العربي في مختلف أقطاره من ظاهرة تعاطي المخدرات.

وفي إحدى الاستطلاعات الصحفية لإحدى المجلات الجامعية التي قامت بمقابلة عدد من المدخنين الذين يمضون فترة نقاهة في إحدى المستشفيات، قال أحد الشباب في الثلاثين من عمره: إن الفراغ والسهر ومصاحبة رفاق السوء، والبعد عن الله عز وجل والسفر إلى الخارج، أهم الأسباب التي قادته إلى تعاطي المخدرات. حيث كانت التجربة وحب الاستطلاع هما البداية، ثم توالى التعاطي حتى أصبح مدمناً.

أظهرت دراسة ميدانية أجريت في مصر لرصد الوسائل المؤثرة في انتشار ظاهرة المخدرات[11]، أن أصدقاء السوء من أهم المؤثرين في توجه الشباب نحو الإدمان، وذلك بنسبة 50.3%، أما الظروف المحيطة وخاصة المرور بالأزمات بنسبة 29.4%. تلي ذلك أسباب أخرى، مثل حب الاستطلاع وعدم وجود الرقابة والتوعية. وقال المبحوثون من الشباب بنسبة 50% منهم إن وسائل الإعلام تقلل من انتشار الظاهرة، فيما رأى 41% من المبحوثين أنها تزيد من حدة الظاهرة وخاصة التلفزيون من خلال الأفلام التي تعالج الظاهرة، وهي من جانب آخر تعلم المشاهدين طرق الإدمان وأساليبه.

وأبانت الدراسة أن الشباب أكثر الفئات التي لديها الفرصة الملائمة للتعاطي والتعامل مع المخدرات، وكشفت أن درجة توافر الخدمات الاجتماعية والأنشطة الرياضية والبرامج العلمية إذا ما توافرت فستحدث تغييراً إيجابياً لدى الشباب للإقلاع أو للابتعاد عن المخدرات. ولذلك أوصت

الدراسة بإيجاد برامج تناقش القضايا الاجتماعية المطروحة في المجتمع في الأندية ومراكز الشباب، وتستفيد من أوقات فراغ الشباب، وذلك في دمجهم ببرامج إعلامية تبرز خطورة التعاطي.

وتبرز قضية وقت الفراغ والاستثمار الإيجابي له كمدخل لمحاربة أشكال الإدمان بأنواعها ومنها التدخين. كما يتوجه الانتباه إلى دور الهيئات التطوعية التي يقتصر دورها حتى الآن على التوعية المحدودة على شكل ندوات قليلة ومؤتمرات متباعدة ونشرات محدودة التوزيع. يقوم على تقديمها وأدائها جيل الآباء لا جيل الشباب وتفتقر إلى المتابعة والاستمرارية.

سابعاً - القلق والاكتئاب:

عرّف القلق بأنه انتقال مركب من الخوف وتوقع الشر والخطر والعقاب. وهو مشكلة من أخطر مشكلات الشباب، التي يتجه فيها الشباب نحو ممارسات خطيرة وجرائم مأساوية كالانتحار وتعاطي المخدرات، ويصاب الشاب الذي يعاني من القلق بسرعة الانفعال والأرق والأمراض العصبية، ويلجأ نتيجتها إلى التدخين أو السلوك المنحرف أو الشاذ، حيث يشعر الشاب القلق بأن لا معنى للحياة، وتنتاب الشاب القلق حالة من عدم الاستقرار الفكري والعقدي والانتماء، ولذلك يسهل اجتذابه إلى الأفكار البديلة لما هو سائد في المجتمع، ثم يتصور صحتها، ويبدأ بالخوف على المستقبل، ويسوده الشعور بالاضطهاد، ويعتريه الأمل في تحقيق أهدافه الخاصة، ويعتريه الخوف من الفشل الدراسي ومن الإصابة بالأمراض، وخاصة الوبائية كالإيدز ومن المشاكل الجنسية والخوف على مستقبل الحياة الزوجية.

إن توفير الأمن الاجتماعي والعدل السياسي مسؤولية وطنية ينبغي على المجتمع أن يوفرها أمام الشباب، ليتمكن من المشاركة في بناء المجتمع، ومن تحقيق بناء نفسه في الوقت نفسه، وليحقق ضرورة أن يكون الشباب هدف التنمية وأداتها، ولا يمكن تحقيق هذه الغاية إلاّ إذا توافرت للشباب مظلة الأمن الاجتماعي، ودعمت أركان العدل السياسي.

أما الاكتئاب فيتشكل من حالة انفعالية يعبر عن عدم الارتياح والضيق من الحياة والرغبة في الانعزال عن الناس والابتعاد عن قضايا المجتمع. يعرفه «جيمس دريفر" بأنه حالة انفعالية مرضية يصاحبها شعور بالنقص وهبوط عام في النشاط النفسي للإنسان.

ويُرد الاكتئاب إلى أسباب جسمية ونفسية واجتماعية متداخلة. كالإصابة بعاهة أو مرض مزمن. أو الفشل المفاجئ في بعض المواقف الحياتية كالرسوب في الامتحان أو الفشل في الحب أو الزواج. ومن تلك الأسباب أيضاً إحساس الشاب بالنبذ من قبل الآخرين وابتعادهم عنه سواء من الأصدقاء أو من الآباء عندما يتفاقم الصراع بين الأجيال.

كما أن وضوح أهداف الشاب في حياته وشعوره بأنه أمام جدار لا شيء بعده فإن ذلك يؤدي إلى الاكتئاب؛ إذ إن ذلك يعني لديه بأن وجوده في الحياة لم يعد له قيمة مستقبلية. يضاف إلى ذلك شعور الشاب بحاجته إلى الآخرين وكشفه لعجزه عن القيام بخدمة نفسه وإثبات شخصيته بنفسه.

وعندما يصطدم الشاب بالواقع بفرصه الضيقة وبقوانينه وأعرافه وإمكانياته المحدودة، يجد أن طموحاته صعبة المنال، وأن أحلامه قد تبددت حيث لا يمكن تحقيقها، فإنه بذلك يدخل إطار الاكتئاب نتيجة للصراع بين الرؤية المثالية والواقع الحياتي.

وقد ربطت دراسات علماء النفس بين الاكتئاب والانتحار، وقد رأى «فرويد» أن كل إنسان لديه صراع بين الحياة والموت، فإذا كانت إرادة الحياة هي المتغلبة على الرغبة في الموت أصبح الإنسان متفائلاً. أما إذا كانت الرغبة في الموت هي المتغلبة أصبح الإنسان متشائماً. أما «الحفني» فقد أعتبر الانتحار السلوك الوحيد عند الإنسان الذي لم يعد بوسعه أن يجرب طريقة أخرى لمواجهة مواقف الحياة. وكأنه يعاقب الآخرين ممن سيتأثرون بموته، فيصبح الانتحار رسالة احتجاج المنتحر إلى الآخرين. وأما (كليرفهم) فتعتبر أعراض الاكتئاب أهم الدوافع للانتحار لدى المراهقين، مع ما يصاحبها من حزن ويأس وفقدان الأمل وإحساس بالخطيئة وعدم استحقاق الحياة.

ينصح الاختصاصيون النفسانيون بأن تؤخذ تهديدات الشباب بالانتحار مأخذ الجد، وأن على الآباء والمرشدين في المدارس أن يناقشوا هذه التهديدات مع أصحابها وتلمس مشاعرهم على حقيقتها بما يساعد على مواجهة مثل هذه الحالات.

ثامناً ـ العنف:

إن العنف ليس غريزة لكنه سلوك قد يستوطن في أعماق الإنسان اللاشعورية ليصبح تطبعاً سلوكياً، وقد يتحول إلى أيديولوجيا تسوغ له سلوكه العنيف. تساعد ذلك الأجواء التربوية والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها، فيتحول الإحباط الناشئ من كل ذلك على نحو متراكم. ويرى علماء النفس في الإحباط سبباً في نشوء العنف، عندما تنزع الذات إلى إبعاد هذه الحالة المؤلمة، والتخلص من الضغوطات المصاحبة، ويأخذ العدوان نوعاً من السلوك الدفاعي عن الذات في سبيل التخلص من تلك الضغوط[12].

إن حالة التزمت والتشدد التي تنشأ عن الفهم الخاطئ للدين الإسلامي وسماحته واحترامه للتعددية والتنوع الفكري والتعايش السلمي بين مختلف الأديان والمذاهب والطوائف والفئات، هذه الحالة السالبة هي التي تجعل من الشباب بعيداً عن الواقع ومعالجاً للمشكلات والأزمات التي يمر بها مجتمعه بأسلوب عنيف لا ترضى عنه الأصول السمحة المتسامحة للدين، ساعياً إلى الهدم لا إلى البناء، مخاطباً المجتمع بلغة القوة والغفلة لا بلغة الحوار والعقلانية، ولكنه لا يقدم أية حلول، ولا يقترح أية اقتراحات تسير بمعالجة المشكلات والأزمات بالاتجاه الصحيح.

وعلى الرغم من أن المجتمع الحديث يتجه إلى توفير أجواء الحرية والمشاركة والانفتاح والشفافية، إلا أن الشباب في المجتمع العربي ما يزال يلمس عدم قدرته على الفاعلية، وعلى المشاركة، وعلى التعبير عن رأيه والوصول إلى طموحاته. مما يولد لديه شعوراً بالقمع، ومن ثم العجز عن المشاركة والتفاعل. يضاف إلى ذلك التخوف المستمر من المستقبل لدى الشباب، في ظل الظروف السياسية والاقتصادية العسيرة والغموض في القضايا المصيرية المحيطة، وفي الوقت الذي يبحث فيه الشباب عن فرص حياتية يؤمن من خلالها مستقبله، ولكنه يتعرض لمحاولات المروجين للأفكار المتطرفة التي تزيد من يأسه من واقعه ومن منافذ الحياة القائمة.

إن الأمر يستدعي إغلاق أبواب اليأس، وتبديد الشعور بالإحباط بوضع البدائل الفعلية المؤثرة لزيادة الأمل بالمستقبل، ومضاعفة التصميم على الكفاح للوصول إليه بشكل إيجابي وجاد ومفيد، وعلى نحو لا يترك فيه السعي لجهود الشباب أنفسهم وبمفردهم وإنما بتكامل الجهود وتفاعلها من قبل مختلف المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لصنع مستقبل أفضل للجيل الناشئ في مجتمع الغد.

لقد انتشر العنف وازداد حدة حتى أصبح ظاهرة اجتماعية تشكل أحد المشكلات البارزة في المجتمع المعاصر في مختلف أنحاء العالم.

وقد حدد "باندورا" مصادر سلوك العنف في المجتمع الحديث، وهي الأسرة والإعلام وقيم الجماعات ذات الثقافة الفرعية للعنف.

وقام «لطفي» بدراسة للمصدر الأول، وهو الأسرة، على عينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة[13] (2001) ، والتي كشفت أن العنف اللفظي (أي التعنيف) من أهم أشكال العنف، ثم يليه، الصفع على الوجه، الضرب باللكمات، الركل بالقدم، تخريب أو تحطيم الممتلكات، فالضرب بالعصا أو العقال. وتبين أن العوامل النفسية كالانفعال والعصبية والاستهتار والحرمان العاطفي تؤدي إلى العنف كأهم العوامل، ويلي ذلك: سوء التنشئة الاجتماعية، الخلافات الأسرية، تفكك الأسرة، الظلم، التفرقة وعدم المساواة بين الأبناء، الدفاع عن النفس والرد على العدوان، مشاهدة برامج العنف في التلفزيون، مخالطة رفاق السوء، الضغوط الأسرية، الشعور بالحرمان النسبي، فقدان المعايير، ضعف القيم الدينية، ضعف الإشراف أو الضبط الأبويين، وأخيراً العوامل البيئية كالضوضاء والازعاج.

وقد أكدت الدراسة ما ورد في النظريات التي تفسر السلوك المنحرف، إذ إن العنف قد يظهر نتيجة لضعف القيم (النظرية الوظيفية)، وأن العنف يظهر نتيجة الإحباط الناجم عن الشعور بعدم المساواة وعدم العدالة داخل المجتمع (نظرية الإحباط)، وأن العنف يمكن أن يستخدم وسيلة للدفاع عن النفس والرد على العدوان فيصبح جزءاً من أسلوب حياة بعض الشباب، وليس تصرفاً لا أخلاقي (نظرية الثقافة الفرعية للعنف).

وثمة ملاحظات جديرة بالانتباه في موضوع العنف عند الشباب، فالشباب الذين يمارسون

العنف ينتمون غالباً إلى أسرة ممتدة كبيرة الحجم، كما أن ترتيب الشباب بين أعضاء الأسرة له أثر في اكتسابهم سلوك العنف؛ إذ يؤدي إلى التفاوت بين الأبناء مما يثير بعض المشكلات، كما تبين الدراسة أن التفاوت المادي المنخفض للأسرة والمستوى التعليمي المنخفض للشباب والمكانة المهنية الأدنى للآباء تؤدي إلى سلوك العنف عند الشباب.

وقد أيدت نتائج الدراسة صحة الفرضية التي تقول: إن هناك علاقة إيجابية بين تفكك الأسرة واكتساب الشباب لسلوك العنف، وأثبتت الدراسة أن الأسرة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية من حيث تأثيرها في ممارسة الشباب للسلوك المتسم بالعنف.

تاسعاً - البطالة:

تتزايد معدلات البطالة في المجتمع العربي باستمرار تبعاً لارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة عدد السكان من الشباب، حيث إن 50% من سكان الوطن العربي أقل من 20 سنه، مما يترتب عليه دخول أعداد كبيرة من الشباب إلى سوق العمل في كل عام، إضافة إلى الركود الاقتصادي الذي تعاني منه معظم الدول العربية لعدة أسباب لا مجال للتوسع في الحديث عنها في هذا المقام.

تشير إحصائيات منظمة العمل العربية إلى أن حجم القوى العاملة العربية كان نحو5.86 مليون عامل (1998)، بمعدل نمو 303%، وهو أعلى معدل للنمو في العالم. (2010)، بمعدل سنوي يقدر بـ 4%، بينما تزايد الوظائف بمعدل 5.2%.

وتشير إحصائيات منظمة العمل العربية كذلك إلى أن متوسط معدل البطالة للقوى العاملة العربية مجتمعه 14%، إن هناك 12 مليون عاطل عن العمل. تختلف بين الدول، فهي 25% في اليمن، 21% في الجزائر، 19% في الأردن، 17% في السودان، 15% في لبنان والمغرب، 12% في تونس، 9% في مصر، 8% في سوريا. ومعظم هؤلاء من الشباب[14].

وغني عن التنويه أنه لا يمكن فصل السياسات الخاصة بالتشغيل والتوظيف عن السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي ترتبط بسياسات التعليم والتدريب والحوافز والأجور والسياسات السكانية إلى جانب الاستثمار والإنتاج. إلا أن السياسات الخاصة بالتعليم في المجتمع العربي بمختلف أقطاره ما تزال ضعيفة الارتباط بسوق العمل. وصار هناك فائض في بعض التخصصات، وعجز في اختصاصات أخرى، كما أن الأجور وزيادتها لا ترتبط بحجم الإنجاز وبالكفاءة في الأداء.

لذا فقد أكدت الدراسات والمناقشات والمؤتمرات التي عقدت لهذا الموضوع على الصعيد العربي القطري تركز على الوسائل الأساسية التالية:

تخطيط التعليم وفقاً لاحتياجات سوق العمل، واختيار نمط التنمية الملائم في ضوء الموارد المتاحة واختيار التكنولوجيا المناسبة، وزيادة معدل الادخار المحلي لتمويل الاستثمارات، والاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تستوعب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة.

ومن المشكلات التي تعرض مستقبل الشباب للخطر هي مشكلة ترك الدراسة، فهي تدفعهم إلى البطالة، ثم إلى التسكع بدون هدف، مما يؤدي به إلى الإقدام على الممارسات السلوكية الخاطئة، قد تصل إلى حد اقتراف الجريمة، وخاصة في الحالات التي يغيب عنها التوجيه الأسري والمجتمعي في ظل غياب التوجيه التربوي في المدارس التي تركوها[15].

ولعل من أبرز الدوافع إلى ترك الدراسة أسباب جسمية تعود إلى الحالة الصحية للطالب نفسه، أو أسباب نفسية يعاني منها الطالب تبعاً لسوء المعاملة من قبل الأبوين، أو المعاملة من قبل مديري المدارس والمدرسين فيها. أما اجتماعياً فإن حالة الطلاق أو الأزمة الزوجية بين الأبوين مثلاً قد تؤدي إلى ضياع الأبناء. ومن ثم إلى تركهم المدرسة. وكذلك فإن تقصير الأبوين وعدم قيامهم بتوجيه ابنهم في دراسته خاصة وفي حياته عامة قد تكون من الأسباب قوية التأثير على ترك المدرسة. وقد يكون ترك المدرسة تحت إلحاح الأب سعياً وراء تشغيل الأبناء، وإعطاء هذا الأمر أهمية وأفضلية على الدراسة، وخاصة في حالة الإعسار المادي للأسرة وعجزها المادي الكبير عن تلبية الاحتياجات الأساسية.

الهوامش

1 - محمود صادق سليمان، مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2002، ط1، ص ص 8-10 .

2 - محمود صادق سليمان،المرجع السابق، ص11 .

3 - محمود صادق سليمان، المرجع السابق، 16 -18.

4 - المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب: الدلالات الأمنية للتركيب السكاني في الوطن العربي، الرياض، 1992، ص ص 221- 236.

5 - http://www.amanjordan.org/arabic.news/wmview.php

6 -http://www.qudsway.com/link/Islamyiat/11/htm/.

7 -http://www.qudsway.com/link/islamyiat/11/htm/.

8 - http://www.qudsway.com/links/Islamwait/11/htm/

حوار ملتقى الأجيال. تحقيق عربيات.

9 - www.balagh.com/matboot/osrh/62.htm09.12.2002.

10- http://www.al-jazirah.com.sa/magazin/03062003/ah12.htm.

11. ميدل إيست أون لاين 2002/12/9.

12- http://www.balagha.com/youth/2ror8jem.htm

13. طلعت إبراهيم لطفي: الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب: دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2001،ط1.

14- http://www.albayan.co.ae/emirates/issue-303/Lopin/3.htm.

15- http://www.balagh.com.matboat/osrh/62/1214/2003